



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان
وفد الجمهورية العربية السورية
أمام
الدورة السابعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
البند الفرعي: (f) 6: أنشطة الأمانة الفنية:
"التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"

رئيس البعثة
الوزير المفوض رانية الرفاعي
Minister Plenipotentiary Rania Alrifaiy
Charge D'affaires of the Permanent Mission
of the Syrian Arab Republic to the
OPCW

6-9 تموز 2021

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

شكراً السيد الرئيس

أود إعادة التأكيد على موقف سورية الثابت بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان في أي زمان وتحت أي ظروف.

السيد الرئيس

لقد رحبت سورية ببعثة تقصي الحقائق بدون أي قيود وتعاونت معها بشكل كامل وسمحت لها ولجميع أفرقتها بدخول سورية وأخذ العينات وغيرها من المهام. ووقعت مع المنظمة وثائق لتنظيم عملها في سورية. بما يدل على انها لا ترفض التعاون ولا تخفي شيئاً، بل هي تريد الحقيقة. وفي هذا الإطار، استقبلت سورية البعثة خلال الفترة ما بين 13 نيسان/ابريل و2 أيار/مايو 2021 لاستكمال التحقيق في حوادث استخدم فيها الإرهابيون أسلحة كيميائية ضد المدنيين السوريين والجيش العربي السوري. فقد سبق وزارت البعثة محافظة حماه ومدينة السلمية اربع مرات في شهر كانون الأول/ديسمبر 2017، وفي أيلول/سبتمبر 2018، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2019، قدمت خلالها الدولة السورية كل التسهيلات الممكنة للبعثة، وأتيحت لها وثائق ومقابلات مع المعنيين في تلك الحوادث وكل ما طلبه الفريق.

لقد مضى على هذه الحوادث ما يزيد على 3 سنوات، ولغاية الآن لم تستكمل البعثة تحقيقاتها، ولم تُصدر تقريرها النهائي بشأنها. كما اطلعت البعثة على الأدلة الموثقة بخصوص حادثة كفر زيتا المزعومة لعام 2016، واكتفت بالقول: "لا نزال نجمع المعلومات وسنقوم بتحليلها".

للأسف تعاني البعثة من خلل عضوي في طرائق عملها مما يستدعي إعادة النظر في تلك الطرائق من أجل إعادتها لتكون متوافقة مع الاتفاقية ونصوصها ومع مبادئ المهنية والمصادقية وعدم الانحياز. لقد فقدت البعثة مصداقيتها بالنسبة لنا وللعديد من الدول، وثبتت انحيازها في الكثير من تقاريرها مثل تقرير حادثة خان شيخون (2017)، حادثة حلب (2018)، وحادثة دوما المزعومة وما لحق بتقريرها من فضائح وتزوير. فليس من المهنية من شيء الاعتماد على منشورات مفبركة في مواقع مشبوهة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا الاستناد إلى معلومات مفبركة ولا شهود وهمين ولا عينات مزعومة أتت بها إلى المنظمة مصادر ذات ارتباطات إرهابية معروفة للجميع، بما يتناقض مع أبسط مبادئ جمع العينات. وكان يكفي البعثة نشر خبر وهمي على صفحة وهمية لتنتقل بكواردها ومواردها (موارد المنظمة) في الجري وراء السراب، فيما تتجاهل المعلومات الموثقة التي تقدمها سورية بذريعة عدم وجود ما يدعمها. لم نستقبل استفسارات

من المنظمة بشأن أي من الـ 200 مذكرة التي تتضمن معلومات موثقة بشأن ارتكابات الإرهابيين في سورية.

لقد تم فعل كل ذلك بشكل متعمد للتوصل إلى نتائج خطيرة لنقلها إلى فريق آخر أقل مهنية وأقل شرعية، تمهيداً لفرض عقوبات لا سابق لها في المنظمة على دولة طرف أبدت كل التعاون منذ انضمامها.

وفي هذا الصدد، ما زلنا نتطلع إلى قيام الأمانة الفنية بتعميم مذكرتنا رقم 55 تاريخ 23 حزيران / يونيو 2021 على الدول الأطراف وهي المذكرة التي تؤكد وجود أدلة على قيام ما تُسمى هيئة تحرير الشام المرتبطة بالقيادة، بترتيب هجوم كيميائي على المدنيين السوريين في أرياف محافظة إدلب، حيث تم نقل مواد كيميائية من تركيا إلى مخبر للإرهابيين في قرية أطمه الحدودية حيث سيتم تصنيع غاز الكلور، ثم تعتزم ما تُسمى بهيئة تحرير الشام بملء قذائف بغاز الكلور لاستخدامه ضد المدنيين السوريين واتهام الجيش العربي السوري بها. وتحمل الجمهورية العربية السورية الدول الداعمة لهؤلاء الإرهابيين مسؤولية الدم السوري الذي قد يُراق في حال تنفيذ هذه الجريمة بدون أي وازع أخلاقي أو حضاري. كما نطلب من المنظمة عدم تجاهل هذه المعلومات والتعامل معها بأقصى درجات المسؤولية ووفقاً لولاية المنظمة بموجب الاتفاقية.

تشير وثائق بعثة تقصي الحقائق إلى وجود ما يُقارب 400 ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من مصادر مفتوحة، فإذا حققت على مدى 7 سنوات بما يقل عن 100 حادثة (وهنا أُستند إلى أرقام البعثة نفسها) وأصدرت عدد من التقارير لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة كل عام. فكم سنة ستحتاج البعثة للانتهاء من عملها؟ 50؟ 60؟ 70 عاماً؟

إن التشكيل المُسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية ليس أفضل حالاً، بل أنشأ الفريق لهدف واحد: إدانة سورية تمهيداً لمزيد من الضغوط، ولذلك وجدناه يعمل بطرق غير متوافقة نهائياً مع الاتفاقية ولا مع طرائق العمل فيها.

سمعنا بعض الادعاءات بشأن تكييف قواعد المنظمة الخاصة بطرق جمع العينات لقبول صور وما يسميها البعض عينات تقدمها مجموعات إرهابية. إن هذا المنطق خطير ولا يمكن القبول به. إن كانت طرائق عمل المنظمة قد سمحت بتكييف القواعد من أجل قبول عينات من الدول، فهي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون قابلة للتكييف لقبول مواد من المجموعات الإرهابية. إن هذه سابقة خطيرة تفتح الباب أمام مشاكل لا حصر لها لكل الدول الأطراف، حيث يمكن لأي منظمة إرهابية أن تقدم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أي عينة أعدتها المنظمة

الإرهابية وتتهم أي دولة منكم، وستقوم المنظمة بالتحقيق فيها وتتحول المنظمة لمنبر لتصفية الحسابات السياسية. هل هذا ما توافقت الدول الأطراف عليه عند إنشاء المنظمة والانضمام إليها، هل هذه هي روح التوافق من أجل جعل العالم حراً من الأسلحة الكيميائية؟

من ناحية أخرى، ما الدليل على ان العينات المزعومة التي استند إليها الفريق في كامل هذا التحقيق، قد أخذت من مكان الحادثة المزعومة؟ ما الدلي على أن الصور المأخوذة لما يُسمى عملية جمع العينات هو الموقع المزعوم او حتى انه من داخل سورية؟ ما الدليل على أنها عينات أصلاً. الحقيقة: لا يوجد أي دليل على وجود عينة من المكان المزعوم للحادثة

من أراد اتباع الأسلوب الشامل holistic للتحقيق يجب أن يبدأ من نقطة البداية. هل هناك استخدام للأسلحة الكيميائية؟ لا تتخدعوا بالستارة الدخانية التي تم خلقها حول المسألة. إن وجود عمليات حربية في المنطقة ليس دليلاً والاتصالات اللاسلكية والتحركات الجوية في المكان. والدوافع المزعومة والأوامر المزعومة للوحدات بناء على نشرات على وسائل التواصل الاجتماعي، وآراء الخبراء بشأن المعلومات التي لقونهم إياها، وغيرها من الأدلة المزعومة التي ترتبط بالشكل العام والظروف المحيطة، لا تغير من واقع أنه لا يوجد دليل مادي موثوق على وجود مادة كيميائية. ولا يوجد يقين على أخذه من موقع الحادث بشكل علمي ولم يتم زرعه هناك. وإنما كل ما قدمه الفريق وقبله بعثة تقصي الحقائق معلومات أُخذت عن بُعد لتوجيه اتهامات خطيرة ذات تبعات خطيرة.

للأسف تحولت أفرقة المنظمة إلى التحقيق عن بعد في العديد من الحالات، لأجهزة تُعد تقارير ملعبة half-cooked لتعطي صك البراءة، وتُصدر أحكام الإدانة وفقاً لأهواء وأجندات الدول التي تتحكم في المنظمة. فيما أصبح واضحاً ان هذا الفريق أنشأ بهدف تأمين باب تدخل منه أجنادات واتهامات المنظمات الإرهابية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليتم تصديرها على أنها وثائق شرعية وعلمية وذات مصداقية دولية تتحدث عن "أرضيات معقولة" وعن "احتمالات".

تقوم اللجنة الوطنية السورية بإعداد دراسة علمية وفنية حول تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن حادثة سراقب المزعومة، وعند صدوره، نتمنى ألا يجد مصير الدراسة القانونية والفنية السابقة التي أعدتها اللجنة الوطنية السورية بشأن التقرير الأول للفريق حول حوادث اللطامنة المزعومة، والذي أرسل للمنظمة بتاريخ 2020/6/26

باختصار فيما تعمل سورية جاهدة على تنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاقية بحسن نية وشفافية، هناك جهد ممنهج ومركز لمنع ظهور ذلك واستبداله بإدانات تعتمد على روايات الإرهابيين الذين

يقتلون الشعب السوري، وإعطائهم منبراً مجاني، لفرض الشروط التعجيزية من خلال طغيان التصويت لاستخدام المنظمة كأداة اضطهاد persecution للدول الأطراف.

تود بعثة الجمهورية العربية السورية اعتبار هذه الكلمة وثيقة رسمية من وثائق الدورة ونشرها على موقع المنظمة على الانترنت والإكسترا نت
شكراً السيد الرئيس